تركيب (لا أبا لك)
المعنى والغرضُ والتوجيهُ النحويُّ

حسين علوي سالم الحبشي

أستاذ النحو والصرف المساعد

في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بالمكلا / جامعة حضرموت

الملخص

تغيَّتْ هذه الدراسةُ الكشفَ عن تركيبٍ من تراكيبِ العربِ كثُرَ دورُه في كلامِهم لاسيَّما في الشعرِ، وهو تركيبُ (لا أبا لك)، فاتَّخذَتْ لأجلِ الإبانةِ عنه محاورَ ثلاثةً، وقبل الإبانةِ عن تلك المحاورِ وطَّأتْ بذكرِ الأنماطِ والصورِ التي جاءَ هذا التركيبُ عليها في كلامِ العربِ، وبالمقابل نبَّهَتْ على ما لم تقفْ عليه من كلامِهم من تلك الأنماطِ والصورِ تسجيلاً لمبدأ الحضورِ والغيابِ؛ ليكونَ عونًا لبحثٍ مستقلٍّ يُعنى بأسرارِ هذا التنوعِ.

هذا، وقد تمثَّلَ المحورُ الأوَّلُ في الكشفِ عن معناه، فأبانتْ أنه في أصلِ الوضعِ خبرٌ أريدَ به إنشاءُ الدعاءِ على المخاطَبِ بفقدِ الأبِ، ثم نُقِلَ استعمالُه إلى كلِّ خطابٍ يغلُظُ فيه على المخاطَبِ حتى جرى مجرى الأمثالِ، ودلَّلَتْ على ذلك بأمورٍ ثلاثةٍ، وقد أوضحتِ الدراسةُ أنَّ دلالةَ هذا التركيبِ تصدُقُ على ما اصطُلِحَ عليه حديثًا بـ(التعبير الاصطلاحي) مجريَةً على ذاك التركيبِ سماتِ هذا المصطلحِ.

وتمثَّلَ المحورُ الثاني في الكشفِ عن الغرضِ الذي يُؤتى بهذا التركيبِ من أجله، فجمعتِ الدراسةُ ستَّةَ أغراضٍ تُفهَمُ من سياقِ الكلامِ وقرائنِ الأحوالِ، هي: الذمُّ، والمدحُ، والحثُّ، والتفجُّعُ، والتعجُّبُ، والتنبيهُ، وخلَصَتْ إلى أنَّ الغرضَ الأساسيَّ لهذا التركيبِ هو الذمُّ الذي هو أصلُ الوضعِ فيه، فإنْ لم يكنْ في سياقِ الكلامِ ما يدُلُّ على الذمِّ أو الغلظةِ فهي مقولةٌ جرَتْ على لسانِ العربيِّ من غيرِ أنْ يُقصَدَ معناها الذي وُضِعَتْ له، بل جُرِّدَتْ عنه ليكونَ معناها معنى الكلامِ الذي سيقَتْ فيه سواءٌ أمدحًا كانَ ذلك المعنى أم تفجُّعًا أم تعجُّبًا أم تضجُّرًا أم حثًّا أم إغراءً أم غير ذلك. ودلَّلتْ على ذلك ببعضِ النظائرِ من كلامِ العربِ.

وتمثَّلَ المحورُ الثالثُ في الكشفِ عن التوجيهِ النحويِّ للإشكالِ الواردِ في هذا التركيبِ المتمثِّلِ في اجتماعِ المتناقضاتِ في اسمِ (لا) أمضافٌ هو أم مفردٌ؟ أوَ

معرفةٌ هو أم نكرةٌ؟ أوَ مفصولاً هو أم موصولاً؟ ولاجتماعِ النقيضينِ في هذا التركيبِ وصَفَ أبو حيَّانَ هذه المسألةَ بأنها مُشْكِلَةٌ وفيها خلافٌ. لذا تتبَّعَت الدراسةُ أقوالَ النحويِّينَ فيها فتوصَّلَتْ إلى أنَّ فيها أقوالاً خمسةً؛ ثلاثةً اشتَهَرَ ذكرُها في مدوناتِ النحوِ، وقولَينِ ندُر ذكرُهما، وبعدَ العرضِ والتحليلِ والتدليلِ والتعليلِ والنقضِ والاعتراضِ لتلكمُ الأقوالِ خلَصَتِ الدراسةُ إلى ترجيحِ مذهبِ الجمهورِ مقيِّدَةً إيَّاه بقيدينِ تقليلاً لسهامِ الاعتراضِ عليه. ويبقى وصفُ أبي حيانَ لهذه المسألةِ بأنها مُشْكِلَةٌ وفيها خلافٌ قائمًا، بل يُمكِنُ القولُ: إنها أحقُّ بأنْ تُعَدَّ في مسائلِ أبي نِزارٍ العشرِ المتعِباتِ إلى الحشرِ.

واللهُ الموفِّقُ والهادي إلى سواءِ السبيلِ.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين سيدنا محمدٍ المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الغرِّ الميامين، ومَنِ اقتفى أثرَهم إلى يوم الدين. أما بعدُ، فإنَّ تركيبَ (لا أبا لك) واردٌ بكثرةٍ في كلامِ العرب لاسيما في الشعرِ وهو أمرٌ يستدعي من الباحثِ في العربيَّةِ النظرَ والتأمُّلَ للكشفِ عن كنه هذا التركيبِ، فبعدَ أنْ وطَّأتْ هذه الدراسةُ بذكرِ الأنماطِ والصورِ التي جاءَ هذا التركيبُ عليها في كلامِ العربِ، والتي لم تقف عليها من كلامهم؛ تسجيلاً لمبدأ الحضورِ والغيابِ – سعَتْ للإبانةِ عن كنه هذا التركيبِ في محاورَ ثلاثةٍ، هي: دلالتُه، والأغراضُ التي يُؤتى به من أجلِها، وتوجيهُه التوجيهَ النحويَّ الذي يتوافَقُ معَ المطَّردِ من كلامِ العربِ في ما تدخلُ عليه (لا) النافيةُ للجنسِ.

ثَمَّة أمرٌ آخَرُ يستدعي الوقوفَ عندَ تلكمُ المحاورِ الثلاثةِ، هو الحظْوةُ التي حظيَ بها هذا التركيبُ من دارسي العربية قديما: معجميِّيها وبلاغيِّيها ونحويِّيها، فهذانِ صاحبا العينِ وصحاحِ العربية ومَنْ جاء بعدَهما يُعنَونَ به العنايةَ اللغويَّةَ، وهذا ابنُ الأثيرِ في المثلِ السائرِ يُعنى به العنايةَ البلاغيَّةَ، وهذا سيبويه ومن جاءَ بعدَه من النحويِّين يُعنَونَ به العنايةَ النحويَّةَ حتى لا يكادُ يخلو من بحثِه كتابٌ من أمَّاتِ النحوِ العربي.

لهذا وذاك سعتِ الدراسةُ في إيضاحِ دلالةِ هذا التركيبِ، والإبانةِ عنِ الأغراضِ المحتمِلَةِ للإتيانِ به، وتتبُّعِ أقوالِ النحويِّينَ المشهورةِ والنادرةِ لتخريجِ موضعِ الإشكالِ فيه.

وفي كلِّ محورٍ من محاورِ هذه الدراسةِ قيلَ رأيٌ يرجو الباحثُ أن يكونَ قد أضافَ به إضافةً إلى المعرفةِ. وهذا أوانُ الشروعِ في المقصودِ، واللهُ المسؤولُ أنْ يُلهِمَنا الرَّشَدَ ويجنِّبَنا الزلَلَ، فهو نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصيرُ.

توطئة

تقولُ العربُ في معرضِ كلامِها[1]: (لا أبَ لك) و(لا أبا لك) وربَّما حذفوا الهمزَ منَ الأوَّلِ فقالوا: (لابَ لك) واللامَ من الثاني فقالوا: (لا أباك) وقد يحذفون الألفَ من هذا الأخيرِ فيقولون: (لا أبَكَ) فهذه خمسُ مقولاتٍ في هذا التركيبِ تكلَّمتْ بها العربُ. ليس يشكل منها – كما سيأتي في التوجيه النحوي ذ سوى (لا أبا لك) موضوعِ البحثِ التي هي أكثرُ المقولاتِ استعمالاً ولاسيَّما في الشعرِ.

وقد جاء هذا التركيب أعني (لا أبا لك) الذي هو موضوع البحث في كلام العرب على صُوَرٍ جرى فيها اختلافٌ في المكوِّن الأخير منه، وهو (الضميرُ) من حيثُ النوعُ، والجنسُ والعددُ، وأعني بالنوع كونَه للمخاطَبِ أو للغائبِ أو للمتكلِّمِ، وأعني بالجنسِ كونَه للمذكَّرِ أو للمؤنثِ، وأعني بالعددِ كونَه مفرداً أو مثنى أو مجموعًا.

ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي:

صور الاختلاف في المكون الأخير من تركيب (لا أبا لك)

الاختلاف في النوع			الاختلاف في الجنس		الاختلاف في العدد		
المخاطب	الغائب	المتكلم	المذكر	المؤنث	المفرد	المثنى	المجموع
لا أبا لكَ لا أبا لكِ لا أبا لكما لا أبا لكم	لا أبا له لا أبا لهم	لا أبا لي	لا أبا لكَ لا أبا له لا أبا لكما لا أبا لكم	لا أبا لكِ	لا أبا لكَ لا أبا لكِ لا أبا له	لا أبا لكما	لا أبا لكم لا أبا لهم

(١) ينظر: لسان العرب: (أبي)، وتاج العروس: (أبي).

ولكلٍّ تلك الصورِ شواهدُ وأمثلةٌ شعريةٌ ونثريةٌ تتبَّعتُها في الموسوعة الشعرية الإلكترونية بقسميها لا أطيل بذكرها، في حين لم يرد في كلامهم ذ بحسب ذلك التتبُّعِ ذ صورٌ أخرى، الضميرُ فيها للمخاطَبات (لا أبا لكنَّ) وللغائبة (لا أبا لها) وللغائبَين (لا أبا لهما) وللغائبات (لا أبا لهنَّ) وللمتكلمينَ (لا أبا لنا).

ورصداً للحضورِ والغيابِ لأنماطِ هذا التركيبِ أشيرُ إلى أنه جرى تنوُّعٌ في مدخولِ حرفِ الجرِّ، ففي حينَ كانَ مدخولُ اللامِ في تلك الصورِ الضميرَ بأنواعه الثمانية، جاء نَمَطٌ آخرُ كانَ مدخولُ اللامِ فيه اسماً ظاهراً مضافاً إلى الضميرِ، فقد وردَ نحوُ: (لا أبا لأبيكما) و(لا أبا لأبيكم)، ولم يرد ـ بحسب التتبع في الموسوعة الشعرية الإلكترونية بقسميها ـ في مقامِ الخطابِ نحوُ: (لا أبا لأبيكَ) و(ولا أبا لأبيكِ) و(لا أبا لأبيكُنَّ). ووردَ في مقامِ الغَيبةِ (لا أبا لأبيهم)، في حينِ لم يَرِدْ في مثلِ هذا المقامِ: (لا أبا لأبيه) و(لا أبا لأبيها) و(لا أبا لأبيهما) و(ولا أبا لأبيهنَّ). ولم يَرِدْ كذلك في مقامِ التكلُّمِ: (لا أبا لأبي) و (لا أبا لأبينا).

هذه الأنماطُ والصورُ الواردةُ وغيرُ الواردةِ يمكنُ لبحثٍ مستقلٍّ أنْ يُعنى بالإبانةِ عن دلالاتِها وأسرارِ التنوُّعِ فيها، ولكنني معنيٌّ بما تضمَّنَه عنوانُ البحثِ من إشاراتٍ ثلاثٍ هي: المعنى، والغرضُ، والتوجيهُ النحويُّ، والحديثُ فيها ينسحبُ على هذا الكمِّ من تلك الأنماطِ والصورِ.

أولاً: المعنى

(لا أبا لك) وما جرى مجراها تركيبٌ في أصلِ وضعِه خبرٌ ومعناه إنشاءُ الدعاءِ على المخاطَبِ بفقْدِ الأب(١)، وفي الدلالةِ على المقصودِ بها يقولُ أبو العباسِ المبرِّدُ: «هذه الكلمةُ فيها جفاءٌ»(٢) وتفسيرُ ذلك «أن يُنسَبَ المخاطَبُ إلى غيرِ أبٍ معلومٍ شتماً له واحتقاراً، ثم كثُر في الاستعمالِ حتى صارَ يُقالُ في كلِّ خطابٍ يُغلَظُ فيه

(١) ينظر: القاموس المحيط: (أبي).

(٢) الكامل: ٣/ ١١٣٨ .

على المخاطَب»[1] فجَرَتْ لأجلِ ذلك مَجْرى الأمثالِ[2]، وذلك أنك لا تنفي في الحقيقةِ أباه، وإنما تُخرِجُه مُخرَجَ الدعاءِ، أي: أنتَ مِمَّنْ يَستحِقُّ أن يُدعَى عليه بفقْدِ أبيه، ويَدلُّ على جريِها مَجرى الأمثالِ أمورٌ ثلاثةٌ:

١- أنها تقال هي و(لا أخا لك) معَ المذكرِ والمؤنَّثِ والمثنى والمجموعِ على حدٍّ سواءٍ، شأنُهما شأنُ الأمثال؛ إذ الأمثالُ لا تُغيَّرُ، كقولِهم: (الصيفَ ضيَّعْتِ اللبَنَ) على التأنيثِ؛ لأنه كذا جرى أولُه، ومن ذلك قولُه[3]:

أفي كلِّ عامٍ بيضةٌ تفقؤونها وتُتركَ أخرى فَرْدَةً لا أخا لها

ولم يقلْ: لا أختَ لها.

٢- أنها تُقالُ لمن له أبٌ، ولمن ليسَ له أبٌ، ولو كان دعاءً مصرَّحًا وأمرًا معنيًّا لما جاز أنْ يُقالَ لمن لا أبَ له؛ لأنه لو كانَ لا أبَ له لم يَجُزْ أن يدعى عليه بما هو فيه، يقولُ ابن جني: «ويؤكِّدُ عندَك خروجَ هذا الكلام مَخرَجَ المثلِ كثرتُه في الشعرِ وأنه يقالُ لمن له أبٌ ولمن ليس له أبٌ ... لأنه إذا كانَ لا أبَ له لم يجُزْ أن يُدْعى عليه بما هو فيه لا مَحالةَ، ألا ترى أنك لا تقولُ للأعمى: أعماه اللهُ، ولا للفقيرِ: أفْقَرَه اللهُ. وهذا ظاهرٌ بادٍ ... فكما لا تقولُ لمن لا أبَ له: أفقدَك اللهُ أباك، كذلك يُعلَمُ أن قولَهم لمن لا أبَ له: (لا أبا لَك) لا حقيقةَ لمعناه مُطابِقةً للفظه، وإنما هي خارجة مَخْرَج المثلِ»[4].

٣ - ويدلُّكَ على أنَّ هذا ليس بحقيقةٍ وأنه جارٍ مَجرى الأمثالِ قولُ جرير[5]:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ لا يَلْقَيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

(١) خزانة الأدب: ٢/ ١٦٢ .

(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٤٣ - ٣٤٦، وخزانة الأدب: ٤/ ٩٧ .

(٣) البيت للأعشى في: ديوانه: ٣٩٣، وبلا نسبة في: الخصائص: ١/ ٣٤٤، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٦٣ .

(١) الخصائص: ١/ ٣٤٥. وينظر: لسان العرب: (أبي) .

(١) البيت لجرير في: ديوانه: ١/ ٢١٢، برواية (لا يُوقِعَنَّكم) ولا أثر لهذا الاختلاف في محل الاستشهاد.

يقولُ ابنُ جني: « وهذا أقوى دليلٍ على أَن هذا القولِ مَثَلٌ لا حقيقة له، أَلا ترى أَنه لا يجوزُ أَنْ يكونَ للتَّيْمِ كلِّها أَبٌ واحدٌ، ولكنكم كلَّكم أَهلٌ للدُّعاءِ عليه والإغلاظ له ؟»(١).

مما تقدَّمَ يُستفادُ أنَّ دلالةَ (لا أبا لك) أعمُّ في الاستعمالِ من ظاهرِ اللفظ، إذ ظاهرُ اللفظِ الذي هو أصلُ الوضعِ دعاءٌ على المخاطَبِ بفقدِ الأبِ خاصةً وهو من الجفاءِ بلا شكٍّ، ثم صارتْ دلالتُه على الدعاءِ على المخاطَبِ والإغلاظ له عامَّةً، فحصَلَ نقلٌ للدلالةِ منَ الخاصِّ إلى العامِّ، وهذا عكسُ ما وُضِعَ عامًّا ثم شاعَ استعمالُه في بعضِ أفرادِه، كلفظِ الدابَّة مثلا.

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ دلالةَ هذا التركيبَ المذكورةَ آنفًا، تصدقُ على ما اصطُلِحَ عليه حديثًا بالتعبير الاصطلاحي الذي يعرِّفُه د/ علاء الحمزاوي بقوله: «نمطٌ منَ الكلامِ خاصٌّ بلغةٍ ما، موجزٌ، ثابتٌ، يتَّصفُ بالمجازِ، لا يُترجَمُ، يُدرَسُ كوحدةٍ لغويَّةٍ واحدةٍ، وفقًا لقواعدَ لغويَّةٍ خاصَّةٍ، تتَّفقُ أو تختلفُ معَ القواعدِ اللغويَّةِ العامَّة»(٢) وإيضاحًا لهذا التعريفِ سَجَّلَ له السماتِ الآتيةَ(٣):

- هو وحدةٌ دلاليَّةٌ مغايرةٌ لمعاني ألفاظه.

- لا يجوزُ التغييرُ كالتقديمِ والتأخيرِ في ألفاظِه؛ لأنه يتَّسِمُ بالثباتِ في تركيبِه ودلالته.

- لا يُترجَمُ إلى لغةٍ أخرى ترجمةً حرفيَّةً؛ لعدمِ وجودِ مقابلٍ حرفيٍّ أو شكليٍّ، إنما يُراعى في الترجمةِ الطبيعةُ المجازيَّةُ والبيئةُ الجغرافيَّةُ والثقافيَّةُ التي شاعَ فيها التعبيرُ.

- يتَّسِمُ بالإيجازِ في لفظِه، فقد يصلُ إلى كلمتينِ أو كلمةٍ واحدةٍ، وقد يكونُ موجزًا في دلالتِه.

(١) الخصائص: ١/٣٤٦.

(٢) المثل والتعبير الاصطلاحي في التراث العربي: ٢٩.

(٣) المرجع السابق: ٣٠.

وتحقيقا لسمات التعبير الاصطلاحي هذه في تركيب (لا أبا لك) يمكنُ القولُ:

– إن دلالته الكلية مغايرةٌ لمعاني ألفاظه، وذلك أنَّ دلالاتِ ألفاظه تشي بنفي الأبِ عن المخاطَبِ، في حين أنَّ المرادَ ليس نفيَ الأبِ عنِ المخاطَبِ، بل الدعاءُ عليه بفَقْدِ المعينِ وعُدْمِ النصيرِ.

– سمةُ هذا التركيبِ الثباتُ من حيثُ التقديمُ والتأخيرُ، ومن حيثُ الفصلُ والوصلُ فلا يُقدَّمُ فيه مؤخَّرٌ ولا يؤخَّرُ فيه مقدَّمٌ، ولا يُفصَلُ بينَ لا ومدخولِها بفاصلٍ؛ تحقيقًا لشروطِ إعمالِ لا النافية للجنسِ(١). واحتُمِلَ التنوُّعُ في مدخولِ الجار؛ لأنه لا أثر لذلك في التركيبِ.

– بدَهي أنَّ الترجمةَ الحرفيةَ لن تفيَ بالدلالة على المقصودِ من هذا التركيب؛ لأنَّ والبيئةَ الجغرافيَّةَ والثقافيَّةَ (العربية) التي شاعَ فيها هذا التعبيرُ مغايرةٌ للبيئات الجغرافيَّة والثقافيَّة الأخرى كالإنجليزية أو الفرنسية مثلا.

– واضحٌ أنَّ الإيجازَ اللفظيَّ والدلاليَّ سمةٌ ظاهرةٌ في تركيبِ (لا أبا لك)، أمَّا الإيجازُ اللفظيُّ فسيأتي بيانُه في المحورِ الثالث من محاورِ هذه الدراسةِ، وأمَّا الإيجازُ الدلاليُّ فسيدلُّ عليه المحورُ الآتي.

ثانياً: الغرض

ذكَرَ علماءُ العربيَّةِ لهذا التركيبِ جملةَ أغراضٍ تُفهَمُ من سياقِ الكلامِ وقرائنِ الأحوالِ، اجتمعَ لي منها ستَّةٌ، هذا بيانُها:

الغرض الأول: الذم

وذلك بأنْ يرادَ بها جهالةُ النسَبِ، وهذا الغرضُ هو الغالبُ في استعمالاتها؛ لأنه أصلُ وضعِها، يقولُ الزجاجيُّ: «وإنما يُرادُ بقولهم: لا أبا لك، أنه لا أبَ له منَ الآباءِ الأشرافِ، أو من الآباءِ المذكورينَ، فإنما هو كلامٌ مَجراه مَجرى السَّبِّ، وربما

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩٩، والمقتضب: ٤/ ٣٦١.

وُضِعَ موضعَ المدحِ»(١) ومما ورَدَ مراداً به الذمُّ قولُ جريرٍ في العباسِ بنِ يزيدَ(٢):

أعبداً حَلَّ في شُعَبَى غريبًا ألؤمًا ذ لا أبا لك – واغترابا

قال البغداديُّ في شرحِ هذا البيتِ: «قولُه: لا أبا لك جملةٌ معترِضَةٌ، وهذا يكونُ للمدحِ... ويكونُ للذمِّ بأنْ يُرادَ أنه مجهولُ النسبِ، وهذا هو المرادُ هنا»(٣).

الغرض الثاني: المدح

قد يجيءُ تركيبُ (لا أبا لك) للمدحِ، وذلك بأنْ يُرادَ به نفيُ نظيرِ الممدوحِ بنفيِ أبيه، يقولُ ابنُ عبدربِّه: «وهذه الكلمةُ وإنْ كانَ فيها جَفاءٌ، فإنّ بعضَ العربِ يأتي بها على معنى المَدْحِ، فيقول: انظرْ في أمرِ رعيَّتك لا أبا لك»(٤) وتقدَّمَ قريباً قولُ الزجاجيِّ: «وربَّما وُضِعَ موضعَ المدحِ»(٥) وفي قوله: (ربما) إشارةٌ إلى قلَّةِ ورودِ هذا التركيبِ في معنى المدحِ بالنسبةِ إلى أصلِ وضعِه.

ومما ورَدَ منه محتملاً معنى المدحِ قولُ كعبِ بنِ زهيرٍ في البردةِ(٦):

فقلتُ خلُّوا سبيلي لا أبا لكمُ فكلُّ ما قدَّرَ الرحمنُ مفعولُ

يقولُ ابنُ هشامٍ في شرحه هذا البيتَ: «واعلمْ أنَّ قولَهم: لا أبا له، كلامٌ يُستعمَلُ كنايةً عنِ المدحِ والذمِّ، ووجهُ الأوَّلِ أنْ يُرادَ به نفيُ نظيرِ الممدوحِ بنفي أبيه، ووجهُ الثاني أنْ يُرادَ به أنه مجهولُ النسَبِ، والمعنيانِ محتمَلانِ هنا، أما الثاني فواضحٌ؛ لأنهم لما لم يُغنُوا عنه شيئًا، أمرَهم بتخليةِ سبيلِه ذامًّا لهم، وأما الأوَّلُ فعلى وجهِ الاستهزاءِ»(٧).

(١) اللامات: ١٠٥-١٠٦.

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ٢/ ٦٥٠، وكتاب سيبويه: ١/ ٣٣٩، وخزانة الأدب: ٢/ ١٦١.

(٣) خزانة الأدب: ٢/ ١٦١.

(٤) العقد الفريد: ٢/ ١٠٠.

(٥) اللامات: ١٠٦.

(٦) البيت لكعب بن زهير في: شرح ديوانه: ١٩، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن حجة الحموي: ٥٣.

(٧) شرح قصيدة كعب بن زهير: ٢٦٧. وينظر: خزانة الأدب: ٤/ ٩٥.

وخلافًا للظاهرِ عدَّ بعضُهم هذا الغرضَ هو الأكثرَ في استعمالاتِ هذا التركيبِ، يقولُ ابنُ منظورٍ: «وقد تكرَّرَ في الحديث (لا أَبا لَك) وهو أَكثرُ ما يُذْكَرُ في المَدْحِ»(١)، بل لم يذكُرْ صاحبا العينِ والصحاحِ(٢) سواه.

الغرض الثالث: الحثُّ والإغراءُ

يقولُ أبو العباسِ المبرِّدُ: «والعربُ تستعمِلُها عندَ الحثِّ على أخذِ الحقِّ والإغراءِ، وربما استعملَها الجفاةُ مِنَ الأعرابِ عندَ المسألةِ والطلبِ، فيقولُ القائلُ للأميرِ والخليفةِ: انظرْ في أمرِ رعيتِك لا أبا لَكَ، وسَمِعَ سليمانُ بنُ عبدِ الملكِ رجلاً مِنَ الأعرابِ في سَنَةٍ مجدِبَةٍ يقولُ(٣):

ربَّ العبادِ ما لَنا وما لَكا قد كنتَ تسقيْنا فما بدا لَكا

أنزِلْ علينا الغيثَ لا أبا لكا

فأخرجَه سليمانُ أحسنَ مُخرَجٍ، فقالَ: أشهدُ أنه لا أبا لَه ولا ولدَ ولا صاحبةَ»(٤).

وتوجيهُ هذا الغرضِ(٥) أنَّ مَنْ له أبٌ ربما اتَّكَلَ عليه في بعضِ شأنِه، فلم يبقَ لِمَنْ لا أبَ له إلا أنْ يُشَمِّرَ عن ساعدِ الجدِّ ويكشفَ عن ساقِ العزمِ. وهذا الغرضُ يوافقُ تفسيرَ الخليلِ لمعناها؛ وذلك أنَّ ابنَ شُميلٍ سأَلَ الخليلَ عن قولِ العربِ: لا أَبا لك، فقالَ: معناه لا كافيَ لك(٦)، فمن لا كافي له حُقَّ له أنْ يكونَ في أمورِه عُصاميًّا لا عِظاميًّا.

(١) لسان العرب: (أبي).

(٢) ينظر: العين: ٨/٤١٩، والصحاح: (أبي).

(٣) الرجز لأعرابي أيضا نقلا عن الكامل في: العقد الفريد: ٢/١٠٠، وخزانة الأدب: ٤/٩٥.

(٤) الكامل: ٣/١١٣٨ - ١١٣٩.

(٥) ينظر: لسان العرب: (أبي)، وخزانة الأدب: ٢/١٦٢.

(٦) ينظر: لسان العرب: (أبي)، وتاج العروس: (أبي).

ومما وردَ مراداً به هذا المعنى قولُ عنترةَ(١):

فاقْنَي حياءَك ذلا أبا لَكِ- واعلَمي أني امرؤٌ سأموتُ إنْ لم أُقتَلِ

يقولُ المرزوقيُّ في شرحِ البيتِ: «وقولُه: (لا أبا لَكِ) بعثٌ وتحضيضٌ، وليسَ بنفيٍ للأبوَّةِ»(٢).

الغرض الرابع : التنبيه والإعلام

ذكر الزوزنيُّ في قولِ زهيرٍ(٣):

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِشْ ثمانينَ حولاً لا أبا لكَ يسأمِ

أنَّ (لا أبا لَكَ) كلمةٌ جافيةٌ، لا يُرادُ بها هنا الجفاءُ، وإنما يرادُ بها التنبيهُ والإعلامُ(٤).

ولعله لأجل هذا الغرضِ ذوهو كثيرُ الورودِ في الشعرِ- عَدَّ ابنُ الأثيرِ تركيب (لا أبا لك) مِنَ الاعتراضِ الذي يأتي في الكلامِ لغيرِ فائدةٍ، وأنَّ دخولَه في الكلامِ كخروجِه فلا يُفيدُ حُسْنًا ولا قُبْحًا، ومثَّلَ على ذلك بقولِ زهيرٍ السابقِ، وبقولِ النابغةِ(٥):

يقولُ رجالٌ يجهلونَ خليقَتي لعلَّ زياداً لا أبا لَكَ غافلُ

قالَ: «فقولُه (لا أبا لك) مِنَ الاعتراضِ الذي لا فائدةَ فيه، وليسَ مؤثِّرًا في هذا البيتِ حُسْنًا ولا قُبْحًا»(٦). ومعَ قولِه هذا نبَّهَ على أنه قد يأتي هذا التركيبُ معترِضًا لفائدةٍ هي الذمُّ.

(١) البيت في ديوانه: ٦٨، والخصائص: ١/ ٣٤٤، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٢/ ٤٩١، وخزانة الأدب: ٤/ ٩٨ .

(٢) شرح ديوان الحماسة: ١/ ٣٥٢.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في: شرح ديوانه: ٢٩ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ١/ ٢٨٦ .

(٤) ينظر: شرح المعلقات السبع: ١٥٥، ومعجم الشوارد النحوية: ٥٠٠ .

(٥) البيت للنابغة الذبياني في: ديوانه: ١١٩، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ١/ ٢٤٤.

(٦) المثل السائر: ٢/ ١٧٧.

الغرض الخامس: التعجب

قال العينيُّ: «وقد يُذكَرُ في معرضِ التعجُّبِ ودفعًا للعينِ، كقولِهم: للهِ درُّكَ»(١).

الغرض السادس: التفجع

نقل البغدادي(٢) أنَّ العربَ تستعملُ لا أبا لك، ولا أبَ لك في التفجُّعِ.

ولم يذكرِ العينيُّ ولا البغداديُّ لهذينِ الغرضينِ الأخيرينِ أمثلةً، ولكنْ يُمكِنُ أنْ يُقالَ: إنَّ إفادةَ (لا أبا لك) معنى الذمِّ هو الأصلُ في وضعِها، فإنْ لم يكنْ في سياقِ الكلامِ ما يدُلُّ على الذمِّ أو الغلظةِ فهي كلمةٌ جَرَتْ على لسانِ العربيِّ مِنْ غيرِ أنْ يُقصَدَ معناها الذي وُضِعَتْ له، بل جُرِّدَتْ عنه ليكونَ معناها معنى الكلامِ الذي سيقتْ فيه سواءٌ أمدحًا كانَ أم تفجُّعًا أم تعجُّبًا أم تضجُّرًا أم حثًّا أم إغراءً.

وفي إشارةٍ إلى عدِّ مثلِ هذه المعاني في هذا التركيبِ معانيَ ثانويةً بالنظرِ إلى معناه الأصلي جعلَ الزمخشريُّ في أساسِه معنى الحثِّ والإغراءِ من المجازِ المستعمَلِ فيه، ومعلومٌ أنَّ المجازَ معنى ثانٍ بالنسبةِ للحقيقةِ، يقولُ: «ومن المجازِ: لا أبا لكَ، ولا أبا لغيرِك، ولا أبا لشانئكَ، يقولونه في الحثِّ»(٣) وصرَّحَ في كشافِه بأصلِ الوضعِ ثم بالنقلِ عنِ الأصلِ إلى معنى الحثِّ فقالَ: «ويلَكَ: أصلُه الدعاءُ بالهلاكِ، ثم استُعمِلَ في الزجرِ والردعِ والبعثِ على تركِ ما لا يُرتضَى، كما استُعمِلَ لا أبا لكَ ـ وأصلُه الدعاءُ على الرجلِ بالإقرافِ ـ في الحثِّ على الفعلِ»(٤) ويُقالُ مثلُ ذلك في غيرِه منَ الأغراضِ الثانويَّةِ.

---

(١) المقاصد النحوية: ٢/٣٠٤. وينظر: خزانة الأدب: ٢/١٦٢.

(٢) خزانة الأدب: ٤/٩٦.

(٣) أساس البلاغة: ١٠.

(٤) الكشاف: ٣/٤١٨. ومعنى الإقراف فساد الأب ويقابله الهجنة إذا كان الفساد من جهة الأم. ينظر: لسان العرب: (قرف) و(هجن) وتاج العروس: (قرف).

وفي جريانِ مثلِ هذا التركيبِ على الألسنةِ من غيرِ أنْ يُقصَدَ معناها الأصليُّ بل يرادُ بها المعنى الذي سيقتْ فيه – كثيرٌ منَ التراكيب، من ذلك قولُه ﷺ: «فاظفَرْ بذاتِ الدينِ تربتْ يداك»(١) قال البغويُّ: «وقولُه: (تربَتْ يداك) معناه الحثُّ والتحريضُ، وأصلُه الدعاءُ بالافتقارِ، ويقال: ترِبَ الرجلُ إذا افتقَرَ، وأترَبَ إذا أيسَرَ، ولم يكنْ قصدُه به وقوعُ الأمرِ، بل هي كلمةٌ جاريةٌ على ألسنةِ العرَبِ، كقولِهم: لا أرضَ لك، ولا أمَّ لك»(٢) فأنت ترى أنَّ إفادةَ الحثِّ مفهومٌ منَ الأمرِ في (فاظفَرْ) وقد جرى معناه تبعًا في (تربتْ يداك).

ومن ذلك أيضًا قولُه ﷺ لأمِّ سلمةَ: «تربتْ يمينُك، فبِمَ يُشبِهُها ولدُها»(٣) يقولُ ابنُ حَجَرٍ: «قولُه: (تربتْ يمينُك) أي: افتقرَتْ وصارتْ على التراب، وهي منَ الألفاظِ التي تُطلَقُ عندَ الزجرِ ولا يُرادُ بها ظاهرُها»(٤) فالزجرُ أوِ الإنكارُ مفهومانِ منْ الاستفهامِ في (بِمَ يشبِهُها) وجرى معناهما تبعًا في (تربتْ يمينُك).

بهذا نكونُ قد أتينا على محورينِ من محاورِ هذه الدراسةِ، وهما بيانُ الدلالةِ اللغويةِ لهذا التركيبِ، وتتبُّعِ الأغراضِ التي يؤتى به من أجلِها ذاكرينَ الوجهةَ التي ارتضتْها الدراسةُ عَقِبَ كلِّ محورٍ من ذينك المحورَينِ.، ثالثا: التوجيه النحوي

استوقفتْ هذه المسألةُ النحويينَ مستشكلينَ لها حتى وصفَها أبو حيَّانَ بقوله: «وأمّا (لا أبا لك) فهي مسألةٌ مشكِلَةٌ وفيها خلافٌ»(٥) ووجهُ الإشكالِ فيها مخالفتُها للمطَّرِدِ المنقاسِ في اسم (لا) النافيةِ للجنس؛ ذلك أنَّ القياسَ في (لا أبا لك)

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب الأكْفَاء في الدِّين: ٣/٣٦٠، برقم (٥٠٩٠)، ومسلم في صحيحه: كتاب النكاح، باب استحباب نكاح ذات الدين: ١٠/٢٩٣، برقم (٣٦٢٠).

(٢) شرح السنة: ٩/٨. وينظر: غريب الحديث: ٤/٤٣، وفتح الباري: ٩/١٣٥.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب الحياء في العلم: ١/٦٣، ومسلم في صحيحه: كتاب الحيض، باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها: ٤/٢١٥، برقم (٧١٠).

(٤) فتح الباري: ١/٢٢٩.

(٥) البحر المحيط: ٧/٤٠٧.

و(لا أخا لك) و(لا يدي لك) ونحو ذلك أن يُقالَ: لا أبَ لك ولا أخَ لك، ولا يدينِ لك، بالبناءِ على الفتحِ أو ما ينوبُه اسمًا للا النافيةِ للجنس(١)، وقد جاءَ على هذا النحوِ منَ القياسِ قولُ نهارِ بنِ توسعةَ اليشكُري(٢):

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواه إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

أو أنْ يُقالَ: لا أباكَ على الإعرابِ بالحروفِ ذ على المشهورِ من لغةِ العربِ ذ إذا أضيفَ أحدُ الأسماءِ الخمسةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ، فالألفُ فيه دليلٌ على أنه مضافٌ، وعلى هذا النحوِ جاءَ قولُ أبي حَيَّة النُّمَيري(٣):

أبالموتِ الذي لابُدَّ أنِّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفيني

غيرَ أنَّ أكثرَ الواردِ عن العربِ هو قولُهم: (لا أبا لك)، فهلِ اسمُ (لا) مفردٌ، أي: غير مضاف، فحقُّه البناءُ على ما ينصَبُ به وهو الفتحُ، أو هو مضافٌ فيُعرَبُ؟

اختلفَ النحويُّونَ في اسمِ (لا) في (لا أبا لك) ونحوِه منْ حيثُ الإعرابُ والبناءُ وما يستتبِعُ ذلك منَ الإضافةِ والإفرادِ والتعريفِ والتنكيرِ والفصلِ والوصلِ على أقوالٍ، هذا بيانها:

القول الأول:

أنه معرَبٌ مضافٌ حقيقةً إلى ما بعدِ اللامِ، واللامُ زائدةٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه. وهذا قولُ الخليلِ وسيبويهِ، وعليه جمهورُ النحويِّين(٤).

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٧، وهمع الهوامع: ١/ ٥٢٥ .

(٢) البيت لنهار بن توسعة اليشكري في : كتاب سيبويه: ٢/ ٢٨٢، وشرح المفصل: ٢/ ١٠٤، والدرر اللوامع: ٢/ ٢١٨.

(٣) البيت أبي حية النميري في: ديوانه: ١٧٧، وخزانة الأدب: ٤/ ١٠٠، والدرر اللوامع: ٢/ ٢١٩. ونسبه ابن الشجري في أماليه: ٢/ ١٢٨ إلى الأعشى، وليس في ديوانه، ونسبه القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٨١ إلى عنترة، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في: المقتضب: ٤/ ٣٧٥، وشرح المفصل: ٢/ ١٠٥، وشرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٨٣.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٠٦، ٢٧، ذ ٢٨٤، والأصول في النحو: ١/ ٣٨٩، واللامات: ٩٩، وشرح=

واستدلُّوا على ذلك بأدلَّةٍ منها:

١- أنه لولا الإضافةُ لما ثبتَت الألفُ في (أبا) على اللغةِ المشهورة(١).

٢- أنه قد ثبتَت الإضافةُ في هذا التركيبِ؛ في مواضعَ وُصِفَتْ بأنها نادرةٌ، شاذَّةٌ، في ضرورةِ الشعرِ، لا تنقاسُ(٢)، ولكنْ في مجيئها تنبيهٌ على الأصلِ، من ذلك قولُ مسكينٍ الدارمي(٣):

وقد ماتَ شَمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ وأيُّ كريمٍ لا أباكَ يُمَتَّعُ

وقولُ أبي حَيَّةَ النُّمَيري(٤):

أبالموتِ الذي لابُدَّ أنِّي مُلاقٍ لا أباكِ تُخَوِّفيني

يقولُ سيبويهِ في تعليلِ ذهابِ التنوينِ في (لا أبا لك) وثبوتِ الألفِ في (أبا) التي لا تكونُ إلا في حالِ الإضافة: «وإنما كانَ ذلك من قِبَلِ أنَّ العربَ قد تقولُ: لا أباك، في معنى لا أبالك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللامِ لكانَ التنوينُ ساقطًا كسقوطِه في: لا مثلَ زيدٍ، فلما جاءوا بلامِ الإضافةِ تركوا الاسمَ على حالِه قبلَ أنْ تجيءَ اللامُ إذ كانَ المعنى واحدًا»(٥)، أي: إنَّ ثبوتَ الألفِ في (لا أبا لك) دليلٌ على اعتقادِ الإضافةِ بدليلِ أنَّ العربَ قد نطقتِ الأصلَ، وهو قولُهم: لا أباك.

= المفصل: ٢/١٠٧، وشرح الكافية: ٢/٢١٠، والمساعد: ١/٣٤٣، وشرح التصريح: ١/٢٤٠، وحاشية ياسين على التصريح: ١/٢٣٦، وحاشية الصبان: ٢/٥.

(١) ينظر: الكامل: ٣/١١٤٠.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢٧٦، والمقتضب: ٣٧٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٢٨، وشرح المفصل: ٢/١٠٥، وشرح جمل الزجاجي: ٢/٢٨٢، والمساعد: ١/٣٤٤، وخزانة الأدب: ٤/٩٢، ٩٦.

(٣) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه: ٣١، برواية المتن وكذا هو في كتاب سيبويه: ٢/٢٧٩، وشرح الكافية: ٢/٢١١، ورواه المبرد في الكامل: ٢/٦٧٠، والمقتضب: ٤/٣٧٥، برواية: يخلد، وعلى هذه الرواية أكثر كتب النحو، ولا أثر لذلك في محل الاستشهاد، وصوب البغدادي في خزانة الأدب ٤/٩٢-٩٣ أن رواية البيت من قصيدة عينية، غير أنه رواه هكذا (وأيُّ كريمٍ لا أبا لك يُمْنَعُ) فليس فيه ضرورة ولا شاهد على ما نحن بصدده.

(٤) البيت سبق تخريجه.

(٥) كتاب سيبويه: ٢/٢٧٦-٢٧٧.

٣- أنَّ العربَ قالتْ: (لا فا لزيدٍ)، فلولا أنه مضافٌ لم تُحذَفْ ميمُ (فم)[١].

فإذا تقرَّرَ - بناءً على هذا القولِ - أنَّ الاسمَ مضافٌ واللامُ زائدةٌ، فعلامَ جيءَ بها؟

والجواب أنه جيءَ بها لأمرينِ:

١- لتأكيدِ الإضافة[٢]، إذ إنَّ الإضافةَ هاهنا بمعنى اللامِ، كـ(تيم) الثاني في قولِه[٣]:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكمُ لا يلقَيَنَّكم في سوءَةٍ عُمَرُ

على مذهبِ مَنْ قالَ: إنَّ (تيم) الأولَ مضافٌ إلى عديٍّ الظاهرِ، فيكونُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه كلا فصلٍ، فلذلك لم يقولوا: لا أبا فيها، فلم يقحموا غيرَ اللامِ؛ لأنَّ غيرَ اللامِ لا يؤكِّدُ الإضافةَ كما تؤكِّدُها اللامُ.

٢- لتحسينِ اللفظِ وتزيينه[٤]، وذلك بأنْ يكونَ مدخولُ (لا) في صورةِ النكرةِ؛ لأنَّ الأصلَ في (لا) النافيةِ للجنسِ ألا تعمَلَ إلا في النكراتِ بإجماعِ البصريين[٥]، فلئلا تدخلَ لا على ما ظاهرُه التعريفُ جيءَ باللامِ قضاءً من حقِّ

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٥/٢٦٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢٧٧-٢٧٨، والكامل: ٢/٦٧٠، والمقتضب: ٤/٣٧٤، واللامات: ١٠٣، وشرح المفصل: ٢/١٠٥-١٠٧، وشرح الكافية: ٢/٢١٠-٢١٢.

(٣) البيت سبق تخريجه في هامش (٨).

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١/٥٢٤.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢٧٤، و٢٩٦ وما بعدها، والمقتضب: ٤/٣٥٩، و٣٦٢-٣٦٣، وشرح الأشموني: ٢/٤، وهمع الهوامع: ١/٥٢٤-٥٢٥، وخزانة الأدب: ٤/٩٧. وذهب الكسائي إلى إعمال (لا) النافية للجنس في العلم المفرد، نحو: لا زيدَ، وفي المضاف، نحو: لا أبا محمد، ولا عبدَ الله، ويشهد لمذهبه شواهدُ نثرية، منها قولهم: أما البصرة فلا بصرة لكم، وقضية ولا أبا حسن لها، وشواهد أخرى شعرية، منها قوله: لا هيثم الليلة للمطي، وقول الآخر: ولا أمية في البلاد. وأجاب البصريون عن هذه الشواهد بأحد جوابين: بالتأويل، أي باعتقاد تنكير اسم (لا) بأن يجعل واقعا على مسماه وعلى كل من أشبهه، فيصير نكرة لشيوعه، والجواب الثاني: بتقدير مضاف محذوف هو (مثل) ومثل هذه لا يتعرف بإضافته إلى معرفة لتوغله في الإبهام. ينظر في تخريج هذه الشواهد وتفصيل الأقوال فيها: نزع الخافض: ٢٨٠-٢٨١ (رسالة).

المنفيِّ في التنكيرِ(١).

فاللامُ في (لا أبا لك) على هذا القولِ «معتَدٌّ بها من وجهٍ وغيرُ معتَدٍّ بها من وجهٍ آخرَ، فالاعتدادُ بها من حيثُ منعتِ الاسمَ ـ لفصلِها بينَه وبينَ المجرورِ بها ـ أنْ يتعرَّفَ بإضافتِه إليه، فيكونُ اسمُ (لا) معرفةً، وتركُ الاعتدادِ بها من حيثُ يثبتُ الألفُ في أبٍ، ألا ترى أنَّ الألفَ لا يثبُتُ في هذا الاسمِ إلا في الإضافةِ، نحوُ: رأيتُ أباك وأبا زيدٍ»(٢)، فالألفُ تؤذِنُ بالإضافةِ والتعريفِ، واللامُ تؤذِنُ بالفصلِ والتنكيرِ(٣).

وإذا كان اسمُ (لا) في (لا أبا لك) مضافًا إلى الضميرِ، فهل إضافتُه محضةٌ مفيدةٌ للتعريفِ أو إنها غيرُ محضةٍ فلا تفيدُه؟

ظاهرُ كلامِ الأكثرينَ من النحويينَ أنَّ الإضافةَ محضةٌ تفيدُ التعريفَ، لذلك احتاجوا للتأويلِ لدخولِ (لا) على المعرفةِ، فوجدوا في اللامِ بغيتَهم فجعلوا لها وظيفةَ التزيينِ بجعلِ المعرفةِ في صورةِ النكرةِ، يقولُ ابنُ عصفورٍ: «فإن قيلَ: فلأيِّ شيءٍ أقحمَتِ اللامُ؟ فالجوابُ أنها أقحمَتْ لأنَّ (لا) لا تعمَلُ في المعارفِ شيئًا، وما أضيفَ إلى المعرفةِ معرفةٌ، وهذه الأسماءُ مضافةٌ إلى معرفةٍ فزيدَتِ اللامُ إصلاحًا للفظِ حتى يصيرَ كأنه غيرُ مضافٍ»(٤) لكنَّ جماعةً مِنَ النحويينَ(٥)

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/١٠٧، وحاشية الصبان: ٢/٥.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/١٢٨-١٢٩. وينظر: شرح أبيات الجمل: ١٤٩، وشرح التصريح: ١/٢٤٠.

(٣) ينظر: الخصائص: ١/٣٤٣، وخزانة الأدب: ٢/١٦٣، و٤/٩٦.

(٤) شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٨٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢/١٠٥-١٠٦، والتذييل والتكميل: ٥/٢٦٠، وهمع الهوامع: ١/٥٢٤، وحاشية الصبان: ٢/٥. وتجدر الإشارة إلى أن أبا حيان نفى أن يكون القائلون بالإضافة يعدونها من قبيل الإضافة المحضة بل رأى أنها عندهم من قبيل الإضافة غير المحضة. ينظر: التذييل والتكميل: ٥/٢٦٠. وليس هذا الإطلاق بحسن مع اجتهادهم في تخريج هذا التركيب لئلا يؤدي إلى دخول (لا) على معرفة.

منهم ابنُ يعيشَ وأبو حيَّانَ والسيوطيُّ والصبَّانُ صرَّحوا بأن هذه الإضافةَ غيرُ محضةٍ لا تفيدُ تعريفَ المضافِ ، فلم تدخُلْ (لا) ـ والحالةُ هذه ـ إلا على نكرةٍ، وإنما جيءَ باللام لئلا تدخلَ (لا) على ما ظاهرُه التعريفُ وإنْ لم يكنْ معرفةً في الحقيقةِ، يقولُ ابنُ يعيشَ: «النيَّةُ في هذه الإضافةِ التنوينُ والانفصالُ، ولا يتعرَّفُ المنفيُّ بالإضافةِ كما كان كذلك في قولِك: لا مثلَ زيدٍ عندَك، ولذلك عمِلَتْ لا فيه»(١).

وإذا قلنا بأن اسمَ (لا) مضافٌ إلى ما بعدَ اللامِ، فهل جُرَّ المضافُ إليه بالإضافةِ(*) أو باللامِ الزائدةِ؟

رأيان:

الأول: أنَّ الجرَّ باللامِ وإن كانتْ زائدةً؛ لأنَّ الزائدَ يعمَلُ في اللفظِ، وهذا اختيار البطليوسي وأبي حيان(٢).

الثاني: أن الجر بالإضافة لا باللام، وهو اختيار ابن يعيش، قال: «فالاسم بعد اللام مخفوض بإضافة المنفي إليه لا باللام»(٣).

القول الثاني:

أن (أبا) في (لا أبالك) مفردٌ، أي: غيرُ مضافٍ، لكنَّه معربٌ منصوبٌ وعلامةُ نصبِه الألفُ؛ لكونه شبيهًا بالمضافِ(٤)، واللامُ الجارَّةُ أصليَّةٌ وليستْ زائدةً.

(١) شرح المفصل: ٢/١٠٥-١٠٦. وينظر: اللامات: ١٠٤-١٠٥.

(*) وربما قيل: بالمضاف، على الخلاف بين النحويين في العامل. ينظر في تفصيل ذلك: كتاب سيبويه: ١/٤١٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٠٠، وشرح الكافية: ٢/٦٧، وشرح التصريح: ٢/٢٤، وهمع الهوامع: ٢/٥٠١.

(٢) ينظر: شرح أبيات الجمل: ١٥٠، والتذييل والتكميل: ٥/٢٦١، وحاشية ياسين على التصريح: ١/٢٣٦، وخزانة الأدب: ٢/١٦٢-١٦٣.

(٣) شرح المفصل: ٢/١٠٧.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٢/٢٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٦١-٦٢، وشرح الكافية=

«ووجهُ شبهِه بالمضاف أنَّ اللامَ وما جُرَّ بها صفةٌ مُكمِلَةٌ للموصوفِ كتكميلِ المضافِ إليه للمضاف»(١).

وينسَبُ هذا القولُ إلى هشامٍ وابنِ كيسانَ(٢) وهو اختيارُ ابنِ الحاجبِ وابنِ مالكٍ(٣)، وإليه مالَ ناظرُ الجيشِ(٤) وقد انتصَرَ ابنُ مالكٍ لهذا القولِ، واعترضَ مذهبَ الجمهورِ القائلينَ بالإضافةِ بأمورٍ، يُمكِنُ إيجازُها في الآتي(٥):

١- أنَّ الإضافةَ في نحوِ (لا أبا لك) إنْ كانتْ محضةً لزِمَ كونُ اسمِ (لا) معرفةً، وهو غيرُ جائزٍ، ولا عذرَ في الانفصالِ باللامِ؛ لأنَّ نيَّةَ الإضافةِ المحضةِ كافيةٌ في التعريفِ.

٢- أنَّ الإضافةَ إنْ كانتْ غيرَ محضةٍ لزِمَ من ذلك مخالفةُ النظائرِ، وذلك أنَّ المضافَ إضافةً غيرَ محضةٍ لابُدَّ من كونِه عاملاً عَمَلَ الفعلِ لشبهِه به لفظًا أو معنىً، نحوُ: هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ، أو معطوفًا على ما لا يكونُ إلا نكرةً، نحوُ: رُبَّ رجلٍ وأخيه. و(لا أبا لك) بخلافِ ذلك فلا تكونُ إضافتُه غيرَ محضَةٍ.

٣- أنَّ العربَ قالتْ: (لا أبا لي) و(لا أخا لي)، فلو كانَ ثَمَّ إضافةٌ لكسروا الباءَ والخاءَ فقالوا: لا أبِ لي ولا أخِ لي؛ إشعارًا بأنها متَّصِلَةٌ بالياءِ تقديرًا. وذلك أنَّ الأسماءَ الخمسةَ إنما تعرَبُ بالحروفِ إذا أضيفَتْ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ، وهي هنا

= الشافية: ١/٥٢٨، وشرح الكافية: ٢/٢١٢، ومغني اللبيب: ٢٨٦، و٨٤٢-٨٤٣، والمساعد: ١/٣٤٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ٣/١٤١١-١٤٢٧، وحاشية الصبان: ٢/٥-٦، ومعجم الشوارد النحوية: ٥٠٠.

(١) شرح الكافية الشافية: ١/٥٢٨. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٦٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ٣/١٤١٤.

(٢) ينظر: المساعد: ١/٣٤٣.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٢/٢٧٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٨٨، وشرح التسهيل: ٢/٦١-٦٢، وشرح الكافية الشافية: ١/٥٢٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٤٢٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٦١-٦٢، وشرح الكافية الشافية: ١/٥٢٨.

في (لا أبا لي) ولا (أخا لي) ـ على مذهبِ الجمهورِ ـ مضافةٌ إلى ياءِ المتكلِّمِ، فلو كانا مضافينِ إلى الياءِ لَما أُعربا بالحروفِ، ففي ذلك إبطالٌ لقاعدتِهم في الأسماءِ الخمسةِ، فلابُدَّ إذنْ مِنَ القولِ بمنعِ الإضافةِ فيهما وفي (لا أبا لك) ونحوِه.

واعتُرِضَ على هذا المذهبِ بأنَّ «اسمَ (لا) لا يصيرُ بالصفةِ ... مضارعًا للمضافِ بدليلِ أنك تقولُ: لا رجلَ في الدارِ، ولا غلامَ ظريفًا، ولو كانَ مضارعًا للمضافِ لقلتَ: لا رجلاً في الدار، ولا غلامًا ظريفًا»(١).

وأجيبَ عن اعتراضاتِ ابنِ مالكٍ بالآتي:

١ – أنَّ الإضافةَ إنْ كانتْ محضةً، فاللفظُ في صورةِ النكرةِ، فقد حصَلَ شرطُ إعمالِ (لا) النافيةِ للجنسِ في الجملةِ(٢).

٢ – وإن كانتْ غيرَ محضةٍ «فهي مثلُ: (مثلك)؛ لأنه لم يُقصَدْ نفيُ أبٍ معيَّنٍ مثلاً، بل هو دعاءٌ بعدمِ الأبِ، وكلِّ مَنْ يُشبِهُه، أي: لا ناصرَ لك، والإضافةُ غيرُ المحضةِ ليستْ محصورةً في إضافةِ الوصفِ العاملِ إلى معمولِه. فلم تعملْ (لا) في معرفةٍ»(٣).

٣– أنهم لم يكسروا الباءَ والخاءَ في (لا أبا لي) و(لا أخا لي) فيقولوا: لا أبِ لي ولا أخِ لي؛ لأنه لا يلزَمُ كسرُ ما قبلَ ياءِ المتكلِّمِ إلا إذا اتَّصَلَ بها لفظًا(٤)، ولأنَّ العاملَ في الضميرِ الجرَّ هو اللامُ لا الإضافةُ؛ لأنَّ اللامَ مجاورةٌ له فهي أحقُّ بالعملِ(٥).

---

(١) شرح الكافية: ٢/ ٢١٢.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح: ١/ ٢٣٦.

(٣) حاشية الصبان: ٢/ ٥ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: ٣/ ١٤٢٣.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح: ١/ ٢٣٦.

القول الثالث:

أنَّ (أبا) في (لا أبا لك) مفرَدٌ مبنيٌّ[١] على الفتحِ المقدَّرِ على الألفِ على لغةِ القصرِ، والجارُّ والمجرورُ خبرُ (لا) أو قُلْ: متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرُها.

وبهذا القولِ قالَ ابنُ الأنباري[٢]، وأجازه إلى جانبِ القولِ بالإضافةِ أبو علي الفارسي وابنُ جني[٣]، ولم يوجباه، في حينَ اختارَه السيوطيُّ قولاً مفرَدًا[٤]، ويُنسَبُ هذا القولُ إلى ابنِ يسعونَ وابنِ الطراوة[٥]، وإليه مالَ عباس حسن[٦].

والفرقُ بينَ إجازةِ أبي عليٍّ وابنِ جنيٍّ وبينَ اختيارِ مَن اختارَه كابنِ الأنباريِّ والسيوطيِّ، أنَّ هذا القولَ لا يتأتَّى في نحوِ: (لا يدَيْ لكَ)؛ إذ لا قصْرَ، لذا كانَ الأوَّلانِ منتَبهَينِ لعدمِ تأتِّيه في نحوِ: لا يدَي لك، فأجازا القولَين معًا (القصرَ والإضافةَ) في هذا التركيبِ، واستحسناه في نحوِ: (لا أبا لك) وأوجبا الإضافةَ في نحوِ: لا يدَي لك. يقولُ ابنُ جني في: لا أخا ـ فاعلم ـ لك: «وأجاز أبو علي ـ رحمَه اللهُ ـ أنْ يكونَ (لك) خبرًا، ويكونَ (أخا) اسمًا مقصورًا تامًّا غيرَ مضافٍ، كقولِك: لا عصا لك... وإذا كانَ كذلك جازَ جوازًا حسنًا أنْ يكونَ قولُهم: لا أبا لك (أبا) منه اسمٌ مقصورٌ كما كان ذلك في (أخالك) ويحسِّنُه أنك إذا حملتَ الكلامَ عليه جعلتَ له خبرًا، ولم يكنْ في الكلامِ فصلٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٨٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ٣/١٤٢٣، وهمع الهوامع: ١/٥٢٥، وحاشية الصبان: ٢/٥، وخزانة الأدب: ٤/٩٧.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٨٨.

(٣) ينظر: الخصائص: ١/٣٣٩-٣٤٠.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١/٥٢٥.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٨٢، وهمع الهوامع: ١/٥٢٥، وحاشية الصبان: ٢/٥.

(٦) ينظر: النحو الوافي: ١/١١٥-١١٦، و٦٩٢-٦٩٣. مع ملاحظة أن عباس حسن في الموضع الأول استحسن اعتبار كلمة (أبا) مبنية على الألف، وفي الموضع الثاني فضَّل بناءها على الفتح المقدر على الألف. وسيأتي لذلك مزيد بيان.

بحرفِ الجرِّ، غيرَ أنه يؤنَسُ بمعنى إرادةِ الإضافةِ قولُ الفرزدَقِ(١):

ظلمتَ ولكنْ لا يدَيْ لك بالظُّلْمِ

فلهذا جوزناهما جميعًا»(٢).

وحُجَّةُ القائلينَ باختيارِ هذا القولِ أنَّ فيه السلامةَ مِمَّا لَزِمَ القولَينِ الأوَّلَينِ مِنَ التأويلِ والزيادةِ والحذفِ، وكلُّها خلافُ الأصلِ(٣)، وبيانُ ذلك على النحوِ الآتي:

أمَّا التأويلُ لتخريجِ التناقضِ في كونِ (أبا لك) معرفةً ونكرةً، وفي كونِه مضافًا وغيرَ مضافٍ، فمحتاجٌ إليه على القولِ الأوَّلِ.

أمَّا الزيادةُ، أي: زيادةُ اللامِ، فمحتاجٌ إليها على القولِ الأوَّلِ أيضًا.

وأمَّا الحذفُ، أي: حذفُ الخبرِ، فمحتاجٌ إليه على القولِ الأوَّلِ والثاني.

ولم يسلَمْ هذا القولُ مِنْ الاعتراضِ والنقضِ، ويُمكِنُ بيانُ ذلك على النحوِ الآتي(٤):

١- أنَّ نحوَ (لا أبا لك) يتكلَّمُ بها من ليسَتْ لغتُه القصرَ. وهذا يأتي على تجويزِ أبي علي وابنِ جني وعلى اختيارِ السيوطيِّ.

٢- أنَّ المنصوصَ عليه أنَّ الجارَّ في هذا التركيبِ لا يكونُ غيرَ اللامِ، وعلى لغةِ القصرِ لا مانعَ من جوازِ كونِه غيرَ اللامِ، إذ لا وجهَ لمنعِ: لا أبا فيها أو عليها على لغةِ القصرِ.

٣- أنَّ نحوَ: (لا يدي لك) في قولِ الشاعرِ(٥):

فلو كنتَ مولى العزِّ أو في ظلالِه ظلمتَ ولكنْ لا يدَيْ لك بالظُّلْمِ

---

(١) عجز البيت للفرزدق في: شرح ديوانه: ٢/٥٠٩، وصدره: (فلو كنتَ مولى العزِّ أو في ظلالِه) والبيت بلا نسبة في: المحتسب: ٢/٢٧٩.

(٢) الخصائص: ١/٣٣٩-٣٤٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ١/٥٢٥.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٨٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ٣/١٤٢٣، وحاشية الصبان: ٢/٥.

(٥) البيت سبق تخريجه.

وفي قولِ الآخرِ(١):

لا تُعْنَيَنَّ بما أسبابُه عَسُرَتْ فلا يدَيْ لامرئٍ إلا بما قَدَرا

يَنقُضُ هذا الاختيارَ؛ لأنْ لا قصرَ فيه. وهذا يأتي على القائلينَ باختيارِ هذا القولِ حسبُ لا على المجوزينَه.

لهذا رد ناظرُ الجيشِ هذا القولَ بقولِه: «فإذًا لا مُعَوِّلَ على هذا المذهبِ، بل لا ينبغي ذكرُه»(٢).

ويُمكِنُ أنْ يُجابَ عنْ الاعتراضينِ الأوَّلِ والثاني بأنَّ هذا التركيبَ جرى مَجرَى الأمثالِ، والأمثالُ لا تُغَيَّرُ كما تقدَّمَ في بيانِ معناه؛ لذا تحدَّثَ به مَنْ لغتُه القصرُ ومَنْ ليستْ لغتُه القصرَ، ولزمتْه اللامُ، ومعَ هذا سُمِعَ مجيءُ غيرِ اللامِ كما في قولِه(٣):

وقد علمتْ أنْ لا أخا بِعَشَوْزَنٍ ولا جارَ إذْ أرهقْتَها بالحوافرِ

وأجيبَ عنْ الاعتراضِ الثالثِ بأنَّ النونَ محذوفةٌ للتخفيفِ شذوذًا(٤).

هذه الأقوالُ الثلاثةُ في توجيهِ هذا التركيبِ هي الأشهرُ والأكثرُ ذكرًا في كتبِ النحوِ العربيِّ، وثمَّةَ قولانِ نادرانِ هما:

القول الرابع:

أنَّ الألفَ في (لا أبا لك) ونحوِه نشأتْ عن إشباعِ فتحةِ الباءِ ومطلِها، فلا إشكالَ في توجيهِ (لا أبا لك) التوجيهَ النحويَّ؛ لكونِه لا يَختلِفُ عن (لا أبَ

(١) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٦٠، والتذييل والتكميل: ٥/ ٢٥٤، والدرر اللوامع: ٢/ ٢١٨.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ١٤٢٣.

(٣) البيت بلا نسبة في: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٦٥ والمساعد: ١/ ٣٤٤. والعشوزن الغليظ الصلب الشديد والأنثى عشوزنة ينظر: الصحاح (عشز)، ولسان العرب: (عشز) و(عشزن) وتاج العروس: (عشز).

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٥، وحاشية الخضري: ١/ ١٤٢، والنحو الوافي: ١/ ٦٩٣.

لك) مِنْ حيثُ إنَّ اسمَ (لا) مبنيٌّ لكونه مفرداً (أي: غيرَ مضافٍ).

وهذا القولُ مبناه على التوجيهِ الصوتيِّ، ولم يذكرْه - بحسَبِ علمي - سوى العكبريِّ[1].

ويُشكِلُ على هذا القولِ أنَّ هذا التركيبَ لم ينحصرْ مجيئُه في الأسماءِ المفردةِ (أي: غيرِ المثنَّاة أوِ المجموعةِ) بل قد جاءَ فيهما، فقيلَ: لا يدَي لك، ولا مسلمي لك. فلم يطَّردْ، فيأتي فيه قولُ ناظرِ الجيشِ السابقُ في القولِ الثالثِ: إنَّه لا مُعَوَّلَ عليه، بل لا ينبغي ذكرُه.

القول الخامس:

أنَّ اسمَ (لا) في (لا أبا لك) مبنيٌّ على الألفِ، على لغةِ مَنْ يُلزِمُ الأسماءَ الستَّةَ الألفَ دائمًا، لا أنَّه مبنيٌّ على الفتحِ المقدَّرِ على الألفِ كما تقدَّمَ في القولِ الثالثِ.

ولم أقفْ على هذا القولِ إلا عندَ عباس حسن[2]، وهو - في تقديري - وَهْمٌ منشؤه استطرادُ الخضريِّ - وهو الذي اعتمَدَ عليه عباس حسن - في تقريرِ القولِ الثالثِ حينَ قالَ: «وقال الفارسيُّ وابنُ الطراوةِ (أبا) مفرَدٌ مبنيٌّ جاءَ على لغةِ القصرِ، أي: ففتحُه مقدَّرٌ على الألفِ كإعرابِه على تلك اللغةِ لا مبني عليها»[3] فقوله: لا مبنيٌّ عليها استطرادٌ يُوهِمُ أنَّ ثَمَّةَ قولاً ببنائه على الألفِ لا على الفتحِ المقدَّرِ، ويُؤكِّدُ لك أنَّ وَهْمًا قد حَصَلَ اختلافُ الترجيحِ عندَ عباس حسن، ففي الموضعِ المشارِ إليه رجَّحَ هذا القولَ أعني الخامسَ، واصفًا إيَّاه بأنه أحسنُ رأيٍ من النواحي المختلفةِ، ثم ذكَرَ عقِبَه القولَ ببنائه على الفتحِ المقدَّرِ على الألفِ، أي: القولَ الثالثَ، وفي موضعٍ آخرَ أشارَ إلى الترجيحِ في الموضعِ السالفِ قائلاً: «وهناك

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٤١.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ١ / ١١٦.

(٣) حاشية الخضري: ١ / ١٤٢.

آراءٌ أخرى وقد ذكرناها تفصيلاً عندَ الكلامِ على هذا الأسلوبِ ومعناه ص ١١٥، وانتهى الأمرُ إلى أنَّ الأفضلَ اعتبارُ كلمةِ (أبا) اسمَ (لا) مبنيَّةً على فتحٍ مقدَّرٍ على الألفِ (كما جاء في الخضري في أول باب لا) جَرْيًا على لغةِ القصرِ التي تَلزَمُ الألفُ فيها آخرَ الأسماءِ الستَّةِ»[١]. وواضحٌ أنَّ ما رجَّحَه هناك ليسَ هو المترجِّحَ هنا، فتأمَّلْ.

وعلى التسليمِ بأنَّ هذا قولٌ مِنَ الأقوالِ في توجيهِ هذا التركيبِ، يُمكِنُ الاعتراضُ عليه بمثلِ ما اعتُرِضَ به على القولِ الثالثِ من أنه لا يطَّرِدُ في نحوِ: لا يدَي لك، وأنه يتكلَّمُ به مَنْ ليستْ لغتُه القصرَ.

فأنتَ ترى أنه لم يَسْلَمْ قولٌ مِنَ الأقوالِ الخمسةِ مِنَ الطعنِ والاعتراضِ، وأقربُها في تقديري، وأحقُّها بالاختيارِ قولُ الجمهورِ، وتقليلاً لسهامِ الطعنِ والاعتراضِ عليه يُقَيَّدُ بالقيدينِ الآتيينِ اللذينِ يرجعُ أوَّلُهما إلى المعنى ويَرجِعُ آخِرُهما إلى الصنعةِ النحويَّةِ، وهما:

١- أنَّ الإضافةَ في (لا أبا لك) ونحوِه إضافةٌ غيرُ محضَةٍ؛ لأنَّ المعنى على التنكيرِ، فلا يَلزَمُ على هذه الوجهةِ إعمالُ (لا) في المعرفةِ، وقد تقدَّمَ قولُ الصبان[٢]: إنه لم يُقصَدْ نفيُ أبٍ معيَّنٍ مثلاً، بل هو دعاءٌ بعدمِ الأبِ، وكلُّ مَنْ يُشبِهُه، أي: لا ناصرَ لك، وإنَّ الإضافةَ غيرَ المحضةِ ليستْ محصورةً في إضافةِ الوصفِ العاملِ إلى معمولِه. فلم تعملْ (لا) على هذه الوجهةِ في معرفةٍ.

٢- أنَّ اللامَ الزائدةَ هي العاملةُ للجرِّ في الضميرِ؛ لمباشرتِه الضميرَ، فهو أحقُّ بالعملِ مِنَ المضافِ، فلم يَلزَمْ تعليقُ حرفِ الجرِّ عَنِ العملِ، ولئلا يلزمَ تعليقُ المضافِ عنِ العملِ يُجعَلُ المضافُ عاملاً في موضعِ المجرورِ، كما عَمِلَ في موضعِ

(١) النحو الوافي: ١/٦٩٣.

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٢/٥، وحاشية الخضري: ١/١٤٢.

المجرورِ في قراءةِ الأعمشِ: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾[1]، أي: وما هُمْ بِضارِّي أحدٍ به، وإذا جعلتَه مجروراً بالمضاف بقِيَ حرفُ الجرِّ لا معمولَ له»[2].

بهذا نكونُ قد أتينا على ذكرِ أقوالِ النحويِّينَ في توجيهِ هذا التركيبِ، وأبَنَّا عنِ المختار منها، مستشعرِينَ في الوقتِ نفسه أنَّ هذه المسألةَ منَ المشكلاتِ التي يَصِحُّ فيها ما ألمحنا إليه قبلاً مِنْ أنها أحقُّ بأن تُعَدَّ في المسائلِ العشرِ المتعباتِ إلى الحشرِ.

والله الموفِّقُ والهادي إلى سواءِ السبيلِ.

(١) البقرة: ١٠٢. وينظر في تخريج القراءة: المحتسب: ١/ ١٠٣، وإعراب القراءات الشواذ: ١/ ١٩٤، ومعجم القراءات القرآنية: ١/ ٢٤٠، ومعجم القراءات: ١/ ١٦٦.

(٢) التذييل والتكميل: ٥/ ٢٦١. وينظر: الكشاف: ١/ ١٧٣، والبحر المحيط: ١/ ٥٣٣.

مصادر البحث ومراجعه

* القرآن الكريم.
* أساس البلاغة. لأبي القاسم، محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت: دار المعرفة (غ. ت).
* أشعار الشعراء الستة الجاهليين، اختيارات من الشعر الجاهلي. المختار من شعر امرئ القيس، وعلقمة بن عبدة، والنابغة، وزهير، وطرفة، وعنترة العبسي. اختيار: الأعلم الشنتمري (ت: ٤١٥هـ) بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٨٢م.
* الأصول في النحو. لأبي بكر، محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.
* أمالي ابن الشجري. لأبي السعادات، علي بن حمزة بن الشجري العلوي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م.
* إيضاح شواهد الإيضاح. لأبي علي، الحسن بن عبد الله القيسي (ت: في القرن السادس الهجري) تحقيق: د/ محمد حمود الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.
* الإيضاح في شرح المفصل. لأبي عمرو، عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) تحقيق: د/ موسى بناي العليلي، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م.
* البحر المحيط. لأبي حيان، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت: ٧٤٥هـ) عناية: زهير جعيد، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م.
* تاج العروس من جواهر القاموس. لأبي الفيض، محمد مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م.
* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيان، محمد بن يوسف بن

علي الغرناطي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٩٧م.

* الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ، وسننه وأيامه. لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، حققه: محب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: المكتبة السلفية، ط١، ١٤٠٠هـ.
* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لمحمد الخضري الدمياطي (ت: ١٢٨٧هـ)، بيروت: دار الفكر، (غ.ت).
* حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. لمحمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (غ. ت).
* حاشية ياسين على شرح التصريح. لياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد ابن عليم الحمصي (ت: ١٠٦١هـ)، بيروت: دار الفكر (غ. ت).
* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نبيل طريفي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
* الخصائص. لأبي الفتح، عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.
* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ) تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
* ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. شرحه وعلق عليه: محمد محمد حسين القاهرة: مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٩٨٣م.
* ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب (ت: ٢٠١٥هـ)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٩٨٦م.

* ديوان أبي حية النميري. تحقيق: يحيى الجبوري، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٥م.
* ديوان عنترة. بيروت: مطبعة الآداب، ١٨٩٣م.
* ديوان مسكين الدارمي. جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، ١٩٧٠م.
* شرح أبيات الجمل. لأبي محمد، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: عبد الله الناصير، دمشق: دار علاء الدين، ط١، ٢٠٠٠م.
* شرح الأشموني لألفية ابن مالك. لأبي الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت: ٩٢٩هـ)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).
* شرح التسهيل. لابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
* شرح التسهيل، المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخَرِينَ، القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠٠٧م.
* شرح التصريح على التوضيح. لخالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، بيروت: دار الفكر (غ.ت).
* شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير). لابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م.
* شرح ديوان الحماسة. لأبي علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، (ت:

٤٢١هـ) نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٩٥٣م.

* شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. صنعة: أبي العباس، أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١ هـ) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٩٤٤م، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤م.

* شرح ديوان الفرزدق. ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٣م.

* شرح ديوان كعب بن زهير.صنعة: أبي سعيد، بن الحسن السكري (ت: ٢٧٥هـ أو ٢٩٠هـ)، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط٣، ٢٠٠٢م.

* شرح السنة. لأبي محمد، الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٣م.

* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. لأبي بكر، محمد بن القاسم بن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٤، ١٩٨٠م.

* شرح قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد) في مدح رسول الله ﷺ. لابن حجة الحموي (ت: ٨٣٧هـ) تحقيق: د/ علي حسين البواب، الرياض: دار المعارف، طبعة جديدة (كذا)، ١٩٨٥م.

* شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله ﷺ. لابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د/ محمود حسن أبو ناجي، دمشق – بيروت: مؤسسة علوم القرآن، ط٢، ١٩٨٢م.

* شرح الكافية الشافية. لابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق:

د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، (غ. ت).

* شرح كافية ابن الحاجب. للرضي الإستراباذي، (ت : ٦٨٦هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

* شرح المعلقات السبع . لأبي عبد الله، الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني (ت: ٤٨٦هـ)، بيروت، مكتبة المعارف، ط٥، ١٩٨٥م.

* شرح المفصل. لموفق الدين، يعيش بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، بيروت: عالم الكتب (غ.ت).

* شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. لأبي عمرو، عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٧م.

* الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية. لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م.

* صحيح البخاري = الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

* صحيح مسلم بشرح النووي. لمسلم بن الحسين القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١) حققه: عصام الصبابطي، وحازم محمد، وعماد عامر، القاهرة: دار الحديث، ط١ ١٩٩٤م.

* العقد الفريد. لابن عبد ربه الأندلسي، (ت : ٣٢٨هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م .

* العين . للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، بيروت: دار الهلال، (غ.ت).

* غريب الحديث. لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: د/ حسين محمد محمد شرف وآخرين، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤-١٩٩٤م.

* فتح الباري بشرح صحيح البخاري. لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مصورة عن الطبعة التي حقق أصلها: عبد العزيز بن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة، (غ.ت).

* القاموس المحيط. لمجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٨م.

* الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٧م.

* كتاب سيبويه. لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٣م.

* اللامات. لأبي القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، بيروت: دار صادر، ط٢، ١٩٩٢م.

* اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، حقق الجزء الأول: د/ غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني: د/ عبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م.

* لسان العرب. لأبي الفضل، محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١٠هـ)، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٩٩٤م.
* المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. لأبي الفتح، نصر الله بن محمد، المعروف بابن الأثير الموصلي (ت: ٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.
* المثل والتعبير الاصطلاحي في التراث العربي. د/ علاء إسماعيل الحمزاوي WWW.SAAID.NET/BOOK/OPEN.PHP?CAT
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لأبي الفتح، عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤م.
* المساعد على تسهيل الفوائد. لبهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: د/ محمد بركات، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م.
* معجم القراءات. د/ عبد اللطيف الخطيب، دمشق: دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٢م.
* معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء. د/ أحمد مختار عمر، ود/ عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، ط٣، ١٩٩٧م.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، ط٥، ١٩٨٥م.
* المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى). لبدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٥م.

* المقتضب. لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب (غ. ت).

* الموسوعة الشعرية. المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإصدار الثالث، ٢٠٠٣م www.cultural.org.a

* النحو الوافي. لعباس حسن، القاهرة: دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.

* نزع الخافض في الدرس النحوي. (رسالة ماجستير)، حسين علوي سالم الحبشي، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، ٢٠٠٤م.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، القاهرة: المكتبة التوفيقية، (غ.ت).